الفصل الثاني

الفوضى والصراع على القوة
Anarchy and the Struggle for Power

تبحث القوى العظمى دوما عن فرص لزيادة قوتها عن منافسيها، وهدفها النهائي من ذلك هو الهيمنة. ولا يسمح هذا المنظور بوجود قوى الوضع الراهن، اللهم إلا الدولة الاستثنائية التي حققت التفوق. وعلى النقيض من ذلك يضم النظام قوى عظمى مجبولة على النوايا التعديلية revisionist intentions[1]. يقدم هذا الفصل نظرية تفسر هذا التنافس على القوة، حيث أحاول تحديدا أن أشرح المنطق الدامغ خلف افتراضي بأن القوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية. لكنني لا أختبر الواقعية الهجومية في مقابل السجل التاريخي في هذا الفصل، حيث ادخرت تلك المهمة للفصول التالية لأهميتها.

لماذا تسعى الدول وراء القوة

يقوم تفسيري لأسباب التنافس على القوة بين القوى العظمى ونضالها من أجل الهيمنة على خمس فرضيات حول النظام الدولي. على أن واحدة من هذه الفرضيات لا توجب وحدها أن تسلك الدول بطريقة تنافسية، بل تصوّر مجتمعةً عالما تجد فيه

الدول مبررا كافيا لأن تفكر وتتصرف أحيانا بطريقة عدوانية. وعلى وجه التحديد يشجع النظام الدول على البحث عن فرص لتعظيم قوتها قياسا إلى قوة الدول الأخرى.

لكن هل يجب أن تكون هذه الفرضيات واقعية؟ يدفع بعض العلماء الاجتماعيين بأن الفرضيات التي تقوم عليها النظرية لا يشترط أن تتفق مع الواقع. فيذهب عالم الاقتصاد ميلتون فريدمان إلى أن أفضل النظريات "تكون فرضياتها عبارة عن تمثيلات وصفية غير دقيقة للواقع، وإجمالا فكلما علا شأن النظرية ابتعدت فرضياتها أكثر عن الواقع"[٢]. يقرر هذا الرأي أن الشيء المهم هو القوة التفسيرية للنظرية. فإذا أنتجت فرضيات غير واقعية نظرية تقول لنا الكثير حول سير الأمور في العالم، فلا يهم بعدها إذا ما كانت فرضياتها التأسيسية واقعية أم لا.

لكنني لا أتفق مع هذا الرأي. فرغم أنني أوافق على أن القوة التفسيرية هي المعيار النهائي لتقييم النظريات، إلا أنني أعتقد أيضا أن النظرية التي تقوم على فرضيات غير واقعية أو خاطئة لن تفسر كيف تسير الأمور في العالم[٣]. فالنظريات الصحيحة تستند إلى فرضيات صحيحة. ولذلك جاءت كل فرضية من فرضياتي الخمس تمثيلا دقيقا إلى درجة كبيرة لأحد الجوانب المهمة للحياة في النظام الدولي.

الفرضيات الأساسية

تذهب الفرضية الأولى إلى أن النظام الدولي فوضوي، لكن ذلك لا يعني أنه مشوش أو يمزقه الاضطراب. ومن السهل التوصل إلى ذلك الاستنتاج، حيث تصوّر الواقعية عالما يتسم بالتنافس الأمني والحروب. لكن الفكرة الواقعية عن الفوضى في ذاتها لا علاقة لها بالنزاع، فهي مبدأ تنظيمي يقول إن النظام يتألف من دول مستقلة لا توجد سلطة مركزية أعلى منها[٤]. معنى ذلك أن السيادة متأصلة في الدول لعدم وجود كيان حاكم أعلى في النظام الدولي[٥]، إذ لا توجد "حكومة فوق الحكومات"[٦].

وتدفع الفرضية الثانية بأن القوى العظمى تمتلك بطبيعة الحال قدرا من القدرة العسكرية الهجومية تمكّنها من إلحاق الأذى أو حتى الدمار ببعضها البعض. وتشكل الدول خطرا فعليا على بعضها البعض، مع أن بعض الدول تمتلك قوة عسكرية أكبر من غيرها، وتكون بالتالي أخطر منهم. وتتحدد القوة العسكرية للدولة بنوعية الأسلحة التي تحوزها، وحتى إن لم تكن الدولة تمتلك أية أسلحة، فبوسع أفرادها أن يستخدموا أجسامهم لمهاجمة سكان الدولة الأخرى. فلكل رقبة يدان تخنقها.

وتنص الفرضية الثالثة على أن الدول لا يمكن أن تتيقن من نوايا الدول الأخرى، وتحديدا أنه لا سبيل أمام الدولة لأن تتأكد من أن الدول الأخرى لن تستخدم قدرتها العسكرية الهجومية لمهاجمتها. ليس معنى ذلك أن نوايا الدول عدائية بالضرورة. فقد تكون كل الدول في النظام غير خطرة فعلا، لكن يصعب التأكد من هذا الحكم لأن النوايا يصعب التكهن بها بنسبة مائة بالمائة[٧]. وهناك أسباب كثيرة ممكنة للعدوان، ولا تستطيع الدولة أن تتأكد من أن الدول الأخرى لن يكون لديها ما يدفعها للعدوان[٨]، فضلا عن أن النوايا يمكن أن تتغير سريعا، بحيث تكون نوايا الدولة غير خطرة اليوم ثم تصبح عدائية غدا. ولا سبيل لتجنب هذا النوع من عدم اليقين حول النوايا، ما يعني أن الدول لا تستطيع أن تتأكد من أن الدول الأخرى لا تضمر نوايا هجومية لكي تستعد لذلك بقدراتها الهجومية.

وتقول الفرضية الرابعة إن البقاء هو الهدف النهائي للقوى العظمى، وتحديدا أن الدول تسعى للحفاظ على سلامة أراضيها واستقلال نظامها السياسي الداخلي. ويهيمن البقاء على الدوافع الأخرى؛ لأنه حين تُحتَل الدولة لا تكون مؤهلة لمتابعة الأهداف الأخرى. وقد عبَّر القائد السوفيتي جوزيف ستالين عن هذه الفكرة بطريقة جيدة في أثناء فزع الحرب في عام ١٩٢٧ بالقول: "إننا نستطيع أن نبني الاشتراكية في

(الاتحاد السوفيتي)، بل يجب أن نبنيها. لكن علينا أولا أن نضمن وجودنا"[٩]. فالدولة تستطيع بالطبع أن تتابع الأهداف الأخرى، لكن الأمن هو هدفها الأسمى.

وتذهب الفرضية الخامسة إلى أن القوى العظمى فاعل عقلاني. فهي تدرك بيئتها الخارجية وتخطط استراتيجيا للبقاء فيها، وتحديدا تراعي القوى العظمى تفضيلات الدول الأخرى وكيف يمكن أن يؤثر سلوكها على سلوك الدول الأخرى، وكيف يمكن لسلوك الدول الأخرى أن يؤثر على استراتيجيتها للبقاء. كما تأخذ الدول في حسبانها النتائج بعيدة المدى والفورية لأفعالها.

على أن أيا من هذه الفرضيات لا تقضي وحدها، كما أكدنا، بأن تتصرف القوى العظمى، كقاعدة عامة، بطريقة عدوانية نحو بعضها البعض. مؤكد أن ثمة احتمالا لأن يكون لدى بعض الدول نوايا عدوانية، لكن الفرضية الوحيدة التي تتعامل مع دافع محدد مشترك بين كل الدول تقول إن هدف الدول الرئيس هو البقاء، وهذا الهدف ليس ضارا في ذاته. لكن حين تجتمع الفرضيات الخمس معا، تتولد دوافع قوية لدى القوى العظمى تجعلها تفكر وتتصرف بطريقة عدوانية إزاء بعضها البعض. وعلى وجه التحديد ينتج عن ذلك ثلاثة أنماط عامة للسلوك: الخوف والاعتماد على الذات وتعظيم القوة.

سلوك الدولة

تخاف القوى العظمى من بعضها البعض، وتنظر إحداها بعين الريبة إلى الأخرى، وتحذَر من وقوع الحرب، وتستبق إلى الخطر. فلا مجال للثقة بين الدول. وبالتأكيد يتفاوت مستوى الخوف عبر الزمان والمكان، لكنه لا ينتفي أبدا. ولذلك تنظر كل القوى العظمى إحداها إلى الأخرى كأعداء محتملين. يؤكد هذه النقطة رد فعل المملكة المتحدة وفرنسا على إعادة توحيد ألمانيا في نهاية الحرب الباردة. فرغم أن هذه

الدول الثلاث كانوا حلفاء مقربين على مدى خمسة وأربعين عاما تقريبا، فقد بدأ القلق فورا يساور المملكة المتحدة وفرنسا من الأخطار الممكنة من ألمانيا الموحدة[١٠].

ينبع هذا الخوف من أنه في عالم تمتلك فيه القوى العظمى القدرة على مهاجمة بعضها البعض، وربما أيضا الدافع للقيام بذلك، يتحتم على الدولة المصممة على البقاء أن ترتاب- على الأقل- في الدول الأخرى وألا تأمن جانبها. أضف إلى ذلك مشكلة غياب السلطة المركزية التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة المهدَدة طلبا للمساعدة، وأن الدول لديها دافع قوي للخوف من بعضها البعض، علاوة على عدم وجود آلية غير المصلحة الذاتية الممكنة لدى طرف ثالث لمعاقبة المعتدي. ونظرا لصعوبة ردع المعتدين المحتملين في بعض الأحيان، يكون لدى الدول مبررٍ كافٍ لعدم الثقة في الدول الأخرى والاستعداد لحربها.

تسهم النتائج الممكنة للوقوع ضحية للعدوان في تضخيم أهمية الخوف كقوة محركة في السياسة الدولية. فالقوى العظمى لا تتنافس فيما بينها، كما لو كانت السياسة الدولية مجرد سوق اقتصادي، ذلك أن التنافس السياسي بين الدول عمل أخطر بكثير من التبادل الاقتصادي المجرد، حيث يمكن للأول أن يؤدي إلى الحرب، والحرب تعني دائما القتل الجماعي في ساحات المعارك، فضلا عن القتل الجماعي للمدنيين. وفي الحالات المتطرفة يمكن أن تؤدي الحرب إلى تدمير الدولة ذاتها. وتدفع النتائج المروعة للحرب الدول أحيانا إلى النظر إلى بعضها البعض ليس كمنافسين فقط، بل أيضا كأعداء مدمرين. ويميل العداء السياسي لأن يكون حادا، لأن الرهان كبير.

وتسعى الدول في النظام الدولي أيضا إلى ضمان بقائها. ونظرا لأن الدول الأخرى تمثل تهديدا ممكنا، ونتيجة لعدم وجود سلطة أعلى تسارع إلى إنقاذ الدول عندما تطلب رقم النجدة الدولية، فلا تستطيع الدول أن تعتمد في أمنها على بعضها

البعض. وتنحو كل دولة إلى النظر إلى نفسها على أنها غير محصنة ووحيدة، وتعتمد بالتالي على ذاتها في بقائها. ففي مجال السياسة الدولية يساعد الله من يساعدون أنفسهم فقط. وهذا التأكيد على الاعتماد على الذات لا يمنع الدول من تكوين تحالفات[١١]. لكن التحالفات عبارة عن زيجات مصالح مؤقتة، فقد يتحول حليف اليوم إلى عدو الغد وعدو اليوم إلى حليف الغد. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، حاربت إلى جانب الصين والاتحاد السوفيتي ضد ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، لكن سرعان ما تبدل الأعداء والحلفاء، حيث تحالفت مع ألمانيا الغربية واليابان ضد الصين والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة.

تعيش الدول في عالم يقوم على الاعتماد على الذات، ولذلك تتصرف دائما وفقا لمصلحتها الذاتية ولا تضع مصالحها بعد مصالح الدول الأخرى أو مصالح ما يسمى بالمجتمع الدولي. والسبب وراء ذلك بسيط، هو أنها يجب أن تكون أنانية في عالم يقوم على الاعتماد على الذات. ينطبق ذلك على المديين القريب والبعيد، لأن الدولة لو خسرت في المدى القريب، فربما لا تكون موجودة على المدى البعيد.

والدول نظرا لخوفها من النوايا الحقيقية للدول الأخرى، وإدراكها أن هذه الدول تعيش في نظام قائم على الاعتماد على الذات، تفهم سريعا أن الطريقة المثلى لضمان بقائها تتمثل في أن تكون أقوى دولة في النظام. وكلما قويت الدولة نسبة إلى منافسيها المحتملين، تراجع احتمال أن يهاجمها هؤلاء المنافسون ويهددون بقاءها. فالدول الأضعف تتردد في الدخول في حرب مع الدول الأقوى لاحتمال أن تتكبد هزيمة عسكرية. وكلما اتسعت فجوة القوة بين أي دولتين، تراجع احتمال أن تهاجم الدولة الأضعف الدولة الأقوى. ولذلك لا تجرؤ كندا أو المكسيك، مثلا، على مهاجمة الولايات المتحدة الأقوى كثيرا من جارتيها. والحالة المثالية التي تطمح إليها أية دولة هي

أن تصبح دولة مهيمنة في النظام، أو كما قال إيمانويل كانط، فإن "رغبة أية دولة، أو حاكمها، هو أن تبلغ حالة السلام الدائم بغزو العالم بأكمله لو استطاعت"[١٢]، ساعتها فقط يكون البقاء مضمونا تماما[١٣].

لذلك تعير الدول انتباها كبيرا لتوزيع القوة فيما بينها وتسعى قدر استطاعتها لتعظيم نصيبها من القوة العالمية. وتحديدا تبحث الدول عن فرص لتعديل توازن القوة بزيادة قوتها على حساب المنافسين المحتملين. وتستخدم الدول وسائل متنوعة – اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية– لتحويل توازن القوة لصالحها، حتى وإن تسبب ذلك في إثارة شكوك الدول الأخرى أو حتى عدائها. ونظرا لأن الزيادة في قوة الدولة تشكّل خصما من قوة الدول الأخرى، تميل القوى العظمى إلى استخدام العقلية الصفرية عند التعامل مع بعضها البعض. وبراعة الدولة تكمن طبعا في أن تكون الفائز في هذا التنافس وأن تهيمن على الدول الأخرى في النظام. وعلى ذلك فإن القول بأن الدول تزيد قوتها النسبية يساوي القول بأن الدول مجبولة على التفكير بطريقة عدوانية في الدول الأخرى، لكن البقاء هو ببساطة دافعها النهائي. معنى ذلك بإيجاز أن القوى العظمى تضمر نوايا عدوانية[١٤].

وحتى حين تحقق قوة عظمى ميزة عسكرية واضحة على منافسيها، فإنها تواصل البحث عن فرص لزيادة قوتها. ولا يتوقف البحث عن القوة إلا حين تحقق الدولة الهيمنة. وفكرة أن القوة العظمى قد تشعر بالأمان بدون أن تهيمن على النظام، بشرط أن تمتلك "قدرا ملائما" من القوة، ليست مقنعة لسببين[١٥]. أولا يصعب أن نقيِّم مقدار القوة النسبية الذي يجب أن تمتلكه الدولة أكثر من منافسيها قبل أن تصبح آمنة. هل يكون ضعفا القوة هو العتبة الملائمة؟ أم يكون ثلاثة أضعاف القوة هو العدد السحري؟ وأساس هذه المشكلة هو أن حسابات القوة لا تقرر وحدها الجانب الذي يربح الحرب.

إذ يمكن للاستراتيجيات الذكية أحيانا أن تمكّن الدول الأقل قوة من هزيمة خصوم أقوى منها.

ثانيا، تصبح مسألة تحديد مقدار القوة الكافي أشد تعقيدا حين تفكر القوى العظمى في توزيع القوة فيما بينها بعد عشرة أو عشرين عاما، حيث تختلف قدرات الدول الفردية مع الوقت، وبدرجات ملحوظة أحيانا، ويصعب كثيرا التنبؤ باتجاه ومدى التغير في توازن القوة. تذكر أن قليلين في الغرب كانوا يتوقعون انهيار الاتحاد السوفيتي قبل أن يحدث، بل كان كثيرون في الغرب يخشون في النصف الأول من الحرب الباردة من أن ينتج الاقتصاد السوفيتي ثروة أكبر مما ينتج الاقتصاد الأمريكي، ما ينتج بدوره تغييرا كبيرا في توازن القوة ضد الولايات المتحدة وحلفائها. ولذلك يصعب التنبؤ بما يحمله المستقبل للصين وروسيا وتوازن القوة في عام ٢٠٢٠.

ونظرا لصعوبة تحديد مقدار القوة الكافية لليوم وللغد، تدرك القوى العظمى أن الطريقة المثلى لضمان أمنها تتمثل في تحقيق الهيمنة الآن، ما يقضي على أية إمكانية للتحدي من جانب أية قوة عظمى أخرى. والدولة المضلَلة وحدها تفوِّت الفرصة لأن تكون دولة مهيمنة في النظام؛ لأنها تعتقد أنها تمتلك قوة كافية للبقاء[١٦]. لكن حتى لو كانت القوة العظمى لا تمتلك الموارد الكافية لتحقيق الهيمنة (وتلك هي الحال عادة)، فإنها ستظل تتصرف بطريقة عدوانية لحشد ما تستطيع من القوة، لأن الدول تكون دائما أفضل حالا حين تكون أقوى. بإيجاز، لا تتحول الدول إلى قوى وضع راهن إلا بعد أن تهيمن على النظام كاملا.

تخضع كل الدول لهذا المنطق، ما يعني أنها جميعا تبحث عن فرص لاستغلال إحداها الأخرى وتعمل في الوقت نفسه لضمان ألا تستغلها الدول الأخرى. فالدول المتنافسة تخضع للمنطق عينه، وتكون معظم الدول واعية لدوافعها وهي تؤثر على

أفعال الدول الأخرى. معنى ذلك بإيجاز أن الدول تعير انتباها لكل من الدفاع والهجوم. وتفكر الدول في الغزو، وتعمل لكبح الدول المعتدية عن زيادة قوتها على حسابها. ويؤدي ذلك حتما إلى عالم يسوده التنافس الأمني، وتكون الدول فيه مستعدة للكذب والخداع واستخدام القوة الوحشية لو أعطتها ميزة على منافسيها. وليس من الوارد أن يعرف هذا العالم السلام، بتعريف الأخير بأنه حالة الهدوء أو الوئام المتبادل.

تعكس "المعضلة الأمنية" التي تعد أحد أشهر المفاهيم في أدبيات العلاقات الدولية المنطق الأساسي للواقعية الهجومية. مؤدى تلك المعضلة أن الإجراءات التي تتخذها الدولة لزيادة أمنها تُنقِص عادة من أمن الدول الأخرى. ولذلك فمن الصعب أن تزيد الدولة فرص بقائها بدون أن تهدد بقاء الدول الأخرى. ظهر مفهوم المعضلة الأمنية لأول مرة في مقالة لجون هيرز John Herz في عام 1950 في مجلة السياسة الدولية[١٧]. فبعد أن ناقش هيرز الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية، كتب أن الدول "تناضل لتحقيق الأمن من ... الهجوم، ما يدفعها إلى تعظيم قوتها أكثر فأكثر لكي تفلت من تأثير قوة الآخرين. وهذا بدوره ينقص شعور الآخرين بالأمن ويضطرهم للاستعداد لأسوأ السيناريوهات. وينتج التنافس على القوة عن أنه لا يمكن لأية دولة أن تحقق الأمن الكامل في هذا العالم المؤلف من وحدات متنافسة، ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة من مراكمة الأمن والقوة"[١٨]. ومضمون تحليل هيرز واضح، وهو أن الطريقة المثلى التي تمكّن الدولة من البقاء في حالة الفوضى هي أن تستغل الدول الأخرى وتزيد قوتها على حسابها. بمعنى أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع. وانتشار الرسالة وفهمها على نطاق واسع يطلق تنافسا أمنيا مستمرا. وللأسف ليس ثمة ما يمكن فعله لتخفيف المعضلة الأمنية طالما أن الدول تعمل في حالة من الفوضى.

لا بد أنه اتضح من هذه المناقشة أن القول بأن الدول تسعى دوما إلى تعظيم قوتها يكافئ القول بأنها تهتم بالقوة النسبية relative power وليس القوة المطلقة absolute power. وهذا التمييز ينطوي على أهمية خاصة؛ لأن الدول المهتمة بالقوة النسبية تتصرف بطريقة مختلفة عن الدول المهتمة بالقوة المطلقة[١٩]. فالدول التي تعظم قوتها النسبية تهتم في المقام الأول بتوزيع القدرات المادية، وتحاول تحديدا أن تكتسب أكبر ميزة نسبية في القوة على منافسيها المحتملين؛ لأن القوة هي الوسيلة المثلى للبقاء في عالم خطر. ولذلك يحتمل أن تتخلى الدول المدفوعة بالقلق على القوة النسبية عن زيادات كبيرة في قوتها، إذا كانت هذه الزيادة تعطي الدول المنافسة قوة أكبر، في مقابل التمسك بزيادات وطنية أصغر تعطيها ميزة في القوة على منافسيها[٢٠]. أما الدول التي تسعى إلى تعظيم قوتها المطلقة فتهتم بحجم الزيادات التي تحققها وحسب، بغض النظر عن الزيادات التي تحققها الدول الأخرى. فلا تسترشد هذه الدول بمنطق توازن القوة، بقدر ما تهتم بحشد القوة، بغض النظر عن القوة التي تسيطر عليها الدول الأخرى. ترحب هذه الدول، إذن، بفرص تحقيق زيادات كبيرة، حتى لو حقق خصم لها زيادة أكبر في تلك الصفقة. فلا تعد القوة- وفقا لهذا المنطق- وسيلة لغاية (هي البقاء)، بل غاية في ذاتها[٢١].

العدوان المحسوب

لا مكان بالتأكيد لقوى الوضع الراهن في عالم تميل الدول فيه إلى البحث عن فرص لزيادة قوتها. غير أن القوى العظمى لا تستطيع دوما أن تتصرف وفقا لنواياها الهجومية؛ لأن سلوك الدولة يتأثر بما تريده الدولة وكذلك قدرتها على بلوغ تلك الأهداف. فقد ترغب كل دولة في أن تكون الأقوى بين الجميع، لكن الدول لا تمتلك جميعها الموارد التي تمكّنها من التنافس على تلك المكانة العالية، وقلة من الدول فقط تستطيع أن تبلغها. ويتوقف الأمر على طريقة توزيع القوة العسكرية بين القوى

العظمى. فالقوة العظمى التي تمتلك ميزة ملحوظة في القوة على منافسيها يحتمل أن تتصرف بطريقة عدوانية أكثر؛ لأنها تمتلك القدرة والدافع للقيام بذلك.

لكن في المقابل ستكون القوى العظمى التي تواجه خصوما أقوياء أقل ميلا للتفكير في عمل هجومي وأكثر اهتماما بالدفاع عن توازن القوة الحالي من التهديدات القادمة من خصومها الأقوى. فإذا تيسرت لتلك الدول الأضعف فرصة لتعديل التوازن لصالحها، فإنها ستستغلها بالتأكيد. وقد عبَّر ستالين عن هذه الفكرة بطريقة ذكية في نهاية الحرب العالمية الثانية بالقول: "يفرض المرء نظامه إلى حيث تصل جيوشه، وليس أي شيء آخر"[٢٢]. وقد تمتلك الدول أيضا القدرة على زيادة ميزتها في القوة على منافسيها، لكنها تقرر أن التكلفة المدركة للهجوم أعلى مما يمكن تحمله ولا تبرر العوائد المتوقعة.

مؤدى ذلك بإيجاز أن القوى العظمى ليست كيانات معتدية عديمة العقل ولا تسعى بتهور إلى زيادة قوتها إلى درجة تُدخِلها في حروب خاسرة أو تحقيق انتصارات باهظة الثمن. بل على العكس من ذلك نجد القوى العظمى قبل أن تتخذ أية إجراءات هجومية تفكر بعناية في توازن القوة ورد فعل الدول الأخرى على تحركاتها. فهي تقيِّم تكاليف ومخاطر الهجوم في مقابل الفوائد الممكنة، فإذا لم تكن كفة الفوائد ترجح على كفة الأخطار، فإنها تجلس وتتحين اللحظة الملائمة. ولا تبدأ الدول أيضا سباق تسلح لا يحتمل أن يحسِّن موقفها الإجمالي. وكما سيرد بالتفصيل في الفصل الثالث، فإن الدول تقلل أحيانا إنفاقها العسكري، إما لأن زيادة الإنفاق لن تحقق ميزة استراتيجية، أو لأن زيادة الإنفاق تضعف الاقتصاد وتقوّض قوة الدولة على المدى البعيد[٢٣]. ويمكن التعبير عن تلك الفكرة بإعادة صياغة كلمات كلنت إيستوود Clint Eastwood بالقول بأن الدول يجب أن تعرف القيود المفروضة عليها لكي تتمكن من البقاء في النظام الدولي.

على أن القوى العظمى تخطئ في الحساب من حين لآخر؛ لأنها تتخذ دوما قرارات مهمة بناء على معلومات ناقصة. فلا تتاح لأية دولة كل المعلومات المطلوبة

حول الموقف الذي تواجهه. وتنطوي هذه المشكلة على جانبين. فمن مصلحة الخصوم أن يعطوا فكرة خاطئة عن ضعفهم أو قوتهم وأن يخفوا أهدافهم الحقيقية[٢٤]. على سبيل المثال قد تتعمد دولة ضعيفة تحاول أن تردع دولة أقوى منها أن تبالغ في قوتها لتثبيط عزيمة المعتدي عن الهجوم. وفي المقابل قد تتعمد دولة عازمة على العدوان أن تؤكد أهدافها السلمية، فيما تبالغ في ضعفها العسكري لكي لا تحشد الضحية أسلحتها وتظل هدفا سهلا للهجوم. وربما لم يمارس قائد وطني هذا النوع من المكر أفضل من أدولف هتلر.

لكن حتى لو انتفى التشويش والمعلومات الخاطئة، تظل القوى العظمى في أغلب الأحيان غير متأكدة من أداء قواتها العسكرية وقوات خصمها على ساحة المعركة. على سبيل المثال يكون من الصعب أحيانا أن تحدد الدول مقدما الطريقة التي ستؤدي بها الأسلحة الجديدة والوحدات المقاتلة غير المجربة أمام نيران العدو. ومع أن المناورات التي تجرى في زمن السلم وتدريبات الحرب تفيد في ذلك، لكنها تظل مؤشرات ناقصة لما يمكن أن يحدث في المعركة الفعلية. فخوض الحروب عمل معقد يصعب التنبؤ بنتائجه. تذكر أن الولايات المتحدة وحلفاءها أحرزوا نصرا مذهلا وسهلا جدا على العراق في أوائل ١٩٩١، مع أن معظم الخبراء في ذلك الوقت كانوا يعتقدون أن الجيش العراقي سيكون خصما هائلا ويخوض مقاومة عنيدة قبل أن يستسلم أخيرا للقوة العسكرية الأمريكية[٢٥].

ولا تستطيع القوى العظمى أحيانا أن تتأكد من عزيمة الدول المعادية وكذلك الدول الحليفة. على سبيل المثال كانت ألمانيا تعتقد أنها إذا دخلت الحرب ضد فرنسا وروسيا في صيف ١٩١٤ يرجح أن تنأى المملكة المتحدة بنفسها عن الصراع. وكذلك توقع صدام حسين أن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي حين غزا الكويت في

أغسطس ١٩٩٠. وقد كان تقدير المعتدي خاطئا في الحالتين، لكن كان لدى كل منهما أسباب وجيهة للاعتقاد بصحة حكمه الأولي. ففي الثلاثينات كان أدولف هتلر يعتقد أن منافسيه من القوى العظمى يسهل استغلالهم وعزلهم؛ لأن أيا منهم لم تكن له مصلحة في قتال ألمانيا، وكان كل منهم سيعمد بالتالي إلى تمرير ذلك العبء إلى الآخرين. وقد كان تقديره صحيحا. بإيجاز تجد القوى العظمى نفسها دائما تواجه مواقف يتحتم عليها فيها أن تتخذ قرارات مهمة بمعلومات ناقصة. وليس من الغريب لذلك أن تصنع أحيانا أحكاما خاطئة وتلحق بنفسها أضرارا بالغة.

يذهب بعض الواقعيين الدفاعيين بعيدا إلى حد اقتراح أن قيود النظام الدولي تكون من القوة إلى درجة تقلل كثيرا فرص نجاح الهجوم، وأن الأمر ينتهي كثيرا بعقاب القوى العظمى العدوانية[٢٦]. يؤكد هؤلاء الواقعيون، كما رأينا، على أن (١) الدول المهدَدة تفرض التوازن على المعتدين وتسحقهم في النهاية، (٢) هناك التوازن الدفاعي–الهجومي الذي يميل عادة بشدة نحو الدفاع، ما يجعل الغزو أمرا صعبا جدا. ولذلك ينبغي أن تقنع القوى العظمى بتوازن القوة الحالي ولا تسعى إلى تغييره بالقوة. وعلى كل، فلا يعقل أن تبدأ دولة حربا يحتمل أن تخسرها، فذلك سلوك مضر للذات. ولذلك يفضل التركيز بدلا من ذلك على الحفاظ على توازن القوة[٢٧]. وندرة نجاح المعتدين توصّل للدول رسالة مفادها أن الأمن وفير وأنه لا يوجد بالتالي مبرر استراتيجي وجيه للبحث عن مزيد من القوة. ففي عالم يتعذر فيه أن ينجح الغزو ويجزي أصحابه، ينبغي أن تتبنى إحدى الدول نوايا حميدة نسبيا تجاه الأخرى. وإذا لم تفعل الدول ذلك، كما يدفع هؤلاء الواقعيون الدفاعيون، فإن السبب يكمن في السياسات الداخلية المسممة، وليس في حسابات ذكية لضمان أمن الدولة في عالم فوضوي.

لا شك في أن العوامل المتعلقة بالنظام تقيّد العدوان، خاصة فرض التوازن من جانب الدول المهدَدة. لكن الواقعيين الدفاعيين يبالغون في تلك القوى المقيِّدة[٢٨]. ولا

يقدم السجل التاريخي دعما كافيا لادعائهم بأن الهجوم لا ينجح إلا نادرا. فتقدِّر إحدى الدراسات أن ٦٣ حربا وقعت بين عامي ١٨١٥ و١٩٨٠، ربح البادئ بالحرب ٣٩ منها، أي بمعدل نجاح قدره ٦٠٪[٢٩]. وبالتحول إلى حالات محددة نجد أن أوتو فون بسمارك وحَّد ألمانيا بانتصارات عسكرية على الدنمارك في عام ١٨٦٤ والنمسا في عام ١٨٦٦ وفرنسا في عام ١٨٧٠، والولايات المتحدة كما نعرفها اليوم تكونت في الأساس بفعل الغزو في القرن التاسع عشر. وقد أعطى الغزو فوائد كبيرة في هذه الحالات. وقد ربحت ألمانيا النازية الحرب على بولندا في عام ١٩٣٩ وعلى فرنسا في عام ١٩٤٠، لكنها خسرت أمام الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥. فالغزو لم يعد بفائدة على الرايخ الثالث، لكن لو كبح هتلر نفسه بعد سقوط فرنسا ولم يغز الاتحاد السوفيتي، لربما أفاد الغزو النازيين بسخاء. بإيجاز يوضح السجل التاريخي أن الهجوم ينجح أحيانا ويفشل في أحيان أخرى. وتكمن مهارة القوة المحنكة التي تسعى إلى تعظيم قوتها في أن تفهم متى تتقدم ومتى تتوقف[٣٠].

حدود الهيمنة

تناضل القوى العظمى، كما تأكد، من أجل زيادة قوتها على منافسيها، على أمل أن تصبح دولة مهيمنة. وحين تبلغ الدولة تلك المكانة الرفيعة تصبح من قوى الوضع الراهن. سنناقش فيما يلي معنى الهيمنة ببعض التفصيل.

الدولة المهيمنة hegemon دولة بلغت من القوة ما يمكِّنها من السيطرة على كل الدول الأخرى في النظام[٣١]. ولا تمتلك دولة أخرى الموارد العسكرية اللازمة لخوض حرب كبرى ضدها. والدولة المهيمنة تكون فعليا القوة العظمى الوحيدة في النظام. والدولة الأقوى بين القوى العظمى الأخرى في النظام لا تكون دولة مهيمنة؛ لأنها تواجه قوى عظمى أخرى. على سبيل المثال كانت المملكة المتحدة في منتصف القرن

التاسع عشر تسمى أحيانا دولة مهيمنة. لكنها لم تكن دولة مهيمنة لوجود أربع قوى عظمى أخرى في أوروبا، هي النمسا وفرنسا وبروسيا وروسيا، ولم تكن المملكة المتحدة تهيمن عليها بأية طريقة حقيقية. بل أن المملكة المتحدة في تلك الفترة كانت تعتبر فرنسا تهديدا خطيرا لتوازن القوة. معنى ذلك أن أوروبا في القرن التاسع عشر كانت متعددة الأقطاب وليست أحادية القطبية.

تشير الهيمنة إلى السيطرة على النظام الذي يضم عادة العالم بأسره. لكن يمكن أن نطبق المفهوم أيضا على نظم أصغر ونستخدمه لوصف مناطق محددة مثل أوروبا وشمال شرق آسيا ونصف الكرة الأرضية الغربي. وبذلك يمكن أن نميز بين الدولة المهيمنة العالمية global hegemon التي تسيطر على العالم بأسره، والدولة المهيمنة الإقليمية regional hegemon التي تسيطر على مناطق جغرافية مميزة. وتعد الولايات المتحدة دولة مهيمنة إقليمية في نصف الكرة الأرضية الغربي على مدار الأعوام المائة الماضية على الأقل. فلا توجد دولة أخرى في الأمريكتين تمتلك قوة عسكرية تكفي لتحديها، ولهذا السبب يسود اعتراف واسع بأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في منطقتها.

وحجتي التي أطورها بالتفصيل في الفصول اللاحقة هي أنه باستثناء الحالة غير المحتملة التي تحقق فيها دولة واحدة تفوقا نوويا حاسما، يستحيل عمليا على أية دولة أن تحقق الهيمنة العالمية. ويتمثل العائق الرئيس أمام الهيمنة العالمية في صعوبة إظهار القوة عبر محيطات العالم على أراضي قوة عظمى منافسة. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، تعد أقوى دولة على الكوكب اليوم. لكنها لا تهيمن على أوروبا وشمال شرق آسيا بالطريقة التي تهيمن بها على نصف الكرة الأرضية الغربي، وليس لديها نية لمحاولة غزو تلك المناطق البعيدة والسيطرة عليها، وذلك بالدرجة الأولى بسبب القوة

المانعة للمياه stopping power of water. بل وثمة ما يبرر الاعتقاد بأن الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا وشمال شرق آسيا قد يتراجع على مدى العقد القادم. معنى ذلك بإيجاز أنه لم تكن هناك دولة مهيمنة عالمية من قبل، ولا يحتمل أن تظهر دولة من هذا النوع قريبا.

وتتمثل النتيجة المثلى لأية قوة عظمى في أن تصبح دولة مهيمنة إقليمية وتسيطر على منطقة أخرى قريبة يمكن الوصول إليها بريا. والولايات المتحدة هي الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في التاريخ الحديث، رغم أن دولا أخرى خاضت حروبا كبرى طلبا للهيمنة الإقليمية، هي اليابان الإمبراطورية في شمال شرق آسيا وفرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية في أوروبا. لكن أيا منها لم تنجح في مسعاها. وقد هدد الاتحاد السوفيتي الواقع في أوروبا وشمال شرق آسيا بالسيطرة على كلتا المنطقتين في أثناء الحرب الباردة. وربما حاول الاتحاد السوفيتي أيضا أن يغزو منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط التي يشترك معها في الحدود. لكن حتى لو استطاعت موسكو أن تسيطر على أوروبا وشمال شرق آسيا والخليج العربي، وهو ما لم تقترب من تحقيقه أبدا، فلم يكن بوسعها أن تغزو نصف الكرة الأرضية الغربي وتتحول إلى دولة مهيمنة عالمية حقيقية.

تسعى الدول التي تبلغ الهيمنة الإقليمية إلى منع القوى العظمى في المناطق الأخرى من تكرار تجربتها. بمعنى أن الدول المهيمنة الإقليمية لا تقبل بوجود أنداد لها في المناطق الأخرى. ولهذا السبب لعبت الولايات المتحدة دورا رئيسا في منع اليابان الامبراطورية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي من تعظيم تفوقهم الإقليمي. وتحاول الدول المهيمنة الإقليمية أن تكبح الدول المهيمنة الطموحة في المناطق الأخرى لأنها تخشى من أن تصير القوى العظمى المنافسة التي تسيطر على مناطق أخرى خصما قويا يستطيع أن يسبب مشكلات في فنائها الخلفي. وتفضل الدول

المهيمنة الإقليمية أن توجد قوتان عظميان على الأقل في المناطق الأخرى لأن قربهما من إحداهما الأخرى يجبرهما على تركيز انتباههما على إحداهما الأخرى بدلا من التركيز على الدولة المهيمنة البعيدة.

وإذا ظهرت دولة مهيمنة كامنة بين القوى العظمى في منطقة ما، فقد تتمكن تلك القوى من أن تحتويها وحدها، ما يسمح للدولة المهيمنة البعيدة بأن تبقى بعيدة عن النزاع. وبالطبع إذا عجزت القوى العظمى الإقليمية عن إنجاز تلك المهمة، فيمكن للدولة المهيمنة البعيدة أن تتخذ الإجراءات الملائمة للتعامل مع الدولة المهدِدة. وقد تحملت الولايات المتحدة، كما أشرنا، ذلك العبء في أربع مناسبات منفصلة في القرن العشرين، ولذلك تُدعى الولايات المتحدة عموما "فارض توازن من وراء البحار" offshore balancer.

بإيجاز يتمثل الوضع المثالي لأية قوة عظمى في أن تصبح الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في العالم. وساعتها تصبح هذه الدولة قوة وضع راهن، وتحاول بكل ما أوتيت من قوة أن تحافظ على توزيع القوة الحالي. تحتل الولايات المتحدة اليوم تلك المكانة المنشودة، حيث تهيمن على نصف الكرة الأرضية الغربي ولا توجد دول مهيمنة في أية منطقة أخرى من العالم. لكن إذا واجهت الدولة المهيمنة الإقليمية منافسا ندا في منطقة أخرى، فإنها تتوقف عن أن تكون قوة وضع راهن، وتسعى بجدية لإضعاف منافسها البعيد أو حتى تدميره. وبالطبع تسترشد الدولتان المهيمنتان الإقليميتان كلتاهما بالمنطق عينه، ما يجعل التنافس الأمني بينهما عنيفا.

القوة والخوف

يمثل خوف إحدى القوى العظمى من الأخرى جانبا أساسيا للحياة في النظام الدولي. لكن مستوى الخوف يتفاوت من حالة إلى أخرى. على سبيل المثال كان الاتحاد

السوفيتي أقل قلقا من ألمانيا في عام ١٩٣٠ عنه في عام ١٩٣٩. ومستوى خوف إحدى الدول من الأخرى مسألة مهمة جدا ؛ لأن مستوى الخوف بينها هو الذي يقرر بالدرجة الأولى شدة التنافس الأمني فيما بينها وأيضا احتمال أن تخوض حروبا. وكلما تعمق الخوف، زادت حدة التنافس الأمني ورجحت كفة الحرب. والمنطق الكامن وراء هذه الفكرة بسيط ، وهو أن الدولة الخائفة تبحث بقوة عن طرق لتحسين أمنها وتكون ميالة لاتباع سياسات خطرة لإنجاز تلك الغاية. ولذلك ينبغي فهم الدوافع التي تجعل إحدى الدول تخاف من الأخرى وإلى أية درجة.

ينبع الخوف بين القوى العظمى من امتلاكها قدرات عسكرية هجومية تستطيع أن تستخدمها إحدى الدول ضد الأخرى ومن عدم إمكانية التأكد من أن الدول الأخرى لا تنوى استخدام تلك القوة ضدها. ونظرا لأن الدول تعمل في نظام فوضوي، فلا يوجد حارس ليلي تطلب الدول مساعدته إذا هاجمتها قوة عظمى أخرى. ورغم أن الفوضى وعدم التيقن من نوايا الدول الأخرى يتسببان في مستوى عال من الخوف بين الدول، الذي يؤدي بدوره إلى سلوك تعظيم القوة، فإنهما لا يفسران ارتفاع مستوى الخوف في بعض الأوقات عن غيرها. والسبب في ذلك هو أن الفوضى وصعوبة معرفة نوايا الدول حقائق ثابتة في الحياة، والثوابت لا تفسر الاختلاف. في حين أن قدرة إحدى الدول على تهديد الأخرى تختلف من حالة لأخرى وتمثل العامل الأساسي الذي يرفع مستويات الخوف ويقللها. وتحديدا فكلما زادت القوة التي تمتلكها الدولة، زاد الخوف الذي تولده بين منافسيها. فألمانيا على سبيل المثال كانت أقوى كثيرا عند نهاية ثلاثينات القرن العشرين منها عند بداية ذلك العقد، ولهذا السبب أخذ خوف السوفييت من ألمانيا يتزايد مع تقدم ذلك العقد.

تثير مناقشة تأثير القوة على الخوف السؤال: ما القوة؟ وهنا ينبغي التمييز بين القوة الكامنة والقوة الفعلية. تعتمد القوة الكامنة potential power للدولة على عدد سكانها ومستوى ثروتها. ويمثل هذان الأصلان لبنتي البناء الأساسيتين للقوة العسكرية، إذ يستطيع المنافسون الأغنياء كثيرو السكان عادة أن يبنوا قوة عسكرية هائلة. وتتمثل القوة الفعلية actual power للدولة بالدرجة الأولى في جيشها وقواتها الجوية والبحرية التي تقدم دعما مباشرا للجيش. ولذلك تعد الجيوش المكون الأساسي للقوة العسكرية؛ لأنها الآلة الرئيسة لغزو الأراضي والسيطرة عليها، وهذا الأخير هو الهدف السياسي الأسمى في عالم الدول الإقليمية. بإيجاز تعد القوة البرية المكون الرئيس للقوة العسكرية، حتى في العصر النووي.

تؤثر اعتبارات القوة على شدة الخوف بين الدول بثلاث طرق رئيسة. أولا، نجد أن الدول المتنافسة التي تمتلك قوة نووية وتستطيع أن تنجو من الهجوم النووي وتنتقم له يرجح أن تخاف إحداها من الأخرى بدرجة أقل مما لو كانت الدول عينها لا تمتلك أسلحة نووية. ففي أثناء الحرب الباردة على سبيل المثال كان يمكن لمستوى الخوف بين القوى العظمى أن يكون أكبر لو لم تكن الأسلحة النووية قد اخترعت بعد. والمنطق هنا بسيط وهو أن الأسلحة النووية يمكن أن تلحق دمارا واسعا بالدولة المنافسة في فترة زمنية قصيرة، ما يجعل المتنافسين النوويين يترددون كثيرا قبل أن يحارب أحدهم الآخر، ما يعني أن كل جانب سيكون مبرره أقل للخوف من الدولة الأخرى مما لو كانت الحال مختلفة. لكن كما تثبت الحرب الباردة، فإن ذلك لا يعني أن الحرب بين القوى النووية غير واردة، فلا يزال هناك ما يبرر خوف إحدى الدول من الأخرى.

ثانيا، حين تفصل بين القوى العظمى مساحات مائية شاسعة، فإنها تعجز عادة إحداها عن إظهار قدرتها الهجومية ضد الأخرى، بغض النظر عن الحجم النسبي

لجيوشها، حيث تمثل المساحات المائية الشاسعة عوائق هائلة تسبب مشكلات كبيرة في إظهار القوة لمهاجمة الجيوش. على سبيل المثال تمثل القوة المانعة للمياه تفسيرا جيدا لعدم تعرض المملكة المتحدة والولايات المتحدة (منذ أن أصبحت الأخيرة قوة عظمى في عام ١٨٩٨) للغزو من جانب القوى العظمى الأخرى، وتفسر أيضا عدم إقدام الولايات المتحدة على غزو أراض في أوروبا أو شمال شرق آسيا وعدم إقدام المملكة المتحدة على السيطرة على القارة الأوروبية. في حين تكون القوى العظمى الواقعة على كتلة اليابسة نفسها مهيأة أكثر لمهاجمة وغزو إحداها الأخرى. وينطبق ذلك بوجه خاص على الدول التي تشترك في الحدود. ولذلك يحتمل أن تخاف إحدى القوى العظمى التي تفصل بينها المياه من الأخرى بدرجة أقل من القوى العظمى التي يمكن أن تصل إلى بعضها بريا.

ثالثا، يؤثر توزيع القوة بين الدول في النظام بدرجة ملحوظة على مستويات الخوف[٣٢]. والقضية الأساسية هي ما إذا كانت القوة موزعة بالتساوي تقريبا بين القوى العظمى أم كان هناك تفاوت حاد في القوة. وترتيب القوة الذي يولّد أكبر قدر من الخوف هو النظام متعدد الأقطاب الذي يضم دولة مهيمنة كامنة، أو ما يسمى "التعددية القطبية غير المتوازنة".

لا تتمثل الدولة المهيمنة الكامنة في أقوى دولة في النظام وحسب، بل القوة العظمى ذات القدرة العسكرية الفعلية الكبيرة والقوة الكامنة الكبيرة التي تؤهلها للهيمنة والسيطرة على كل القوى العظمى الأخرى في منطقتها من العالم. ولا تحتاج الدولة المهيمنة الكامنة لأن تمتلك الموارد اللازمة لكي تحارب كل منافسيها مرة واحدة، لكن يجب أن تكون فرصها قوية لهزيمة كل خصم على حدة وكذلك هزيمة بعضهم تلو البعض الآخر. والعلاقة الأساسية هي فجوة القوة بين الدولة المهيمنة الكامنة وثاني

أقوى دولة في النظام، إذ لا بد أن تكون هناك فجوة واضحة بينهما. ولكي تكون الدولة المهيمنة مؤهلة لهذا الدور ينبغي أن تمتلك- بهامش كبير نوعا ما- أقوى جيش وأكبر قوة كامنة بين كل الدول الواقعة في منطقتها.

وينتج ترتيب القوة القائم على الثنائية القطبية أقل مستوى من الخوف بين القوى العظمى، لكنه مستوى ليس تافها على كل حال. وتتراجع حدة الخوف في الثنائية القطبية بسبب وجود توازن قوة بين الدولتين الرئيستين في النظام. أما النظم متعددة الأقطاب التي لا توجد بينها دولة مهيمنة كامنة والتي أسميها "التعددية القطبية المتوازنة" فيمكن أن يوجد تفاوت في القوة بين أعضائها، رغم أن هذا التفاوت يكون أقل وضوحا من الفجوات الناتجة عن وجود دولة مهيمنة طموحة. ولذلك ربما تولّد التعددية القطبية المتوازنة خوفا أقل من التعددية القطبية غير المتوازنة، وأكبر من الثنائية القطبية.

تثير مناقشة اختلاف مستوى الخوف بين القوى العظمى مع التغييرات في توزيع القوة، وليس مع تقييمات نوايا إحداها تجاه الأخرى، نقطة أخرى ذات صلة. فالدولة حين تقيِّم بيئتها لتحديد الدول التي تشكل تهديدا لبقائها تركز بالدرجة الأولى على القدرات الهجومية للمنافسين المحتملين، وليس نواياهم. فلا سبيل إلى معرفة النوايا، كما أكدنا في موضع سابق، ولذلك يتحتم على الدولة القلقة على بقائها أن تركن إلى أسوأ الفرضيات حول نوايا منافسيها. والقدرات، فضلا عن إمكانية قياسها، تحدد ما إذا كانت الدولة المنافسة تمثل تهديدا جديا. بإيجاز تمارس القوى العظمى فرض التوازن ضد القدرات، وليس ضد النوايا[٣٣].

فمن المؤكد أن القوى العظمى تفرض التوازن على الدول التي تمتلك قدرات عسكرية هائلة؛ لأن تلك القدرة العسكرية الهجومية تمثل التهديد المادي لبقائها. لكن

القوى العظمى تعير انتباها حذرا أيضا للقوة الكامنة التي يمتلكها المنافسون؛ لأن الدول الغنية وكثيرة السكان تستطيع عادة أن تحشد جيوشا قوية. ولذلك تميل القوى العظمى للخوف من الدول كثيرة السكان وذات الاقتصاد سريع النمو، حتى وإن لم تكن تلك الدول قد ترجمت ثروتها بعد إلى قوة عسكرية.

تراتبية أهداف الدولة

إن البقاء هو الهدف الأول للقوى العظمى وفقا لنظريتي. لكن تتابع الدول، على أرض الواقع، أهداف غير أمنية أيضا. فقد تسعى القوى العظمى إلى تحقيق مزيد من الرخاء الاقتصادي لكي تحسّن رفاه مواطنيها. وقد تسعى أحيانا إلى نشر أيديولوجية معينة في الخارج، كما حدث في أثناء الحرب الباردة، حين حاولت الولايات المتحدة أن تنشر الديمقراطية حول العالم، وحين حاول الاتحاد السوفيتي أن ينشر الشيوعية. والوحدة الوطنية هدف آخر يوجّه الدول أحيانا، كما حدث مع بروسيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر وألمانيا بعد الحرب الباردة. وتحاول القوى العظمى من حين لآخر أن تنشر حقوق الإنسان حول العالم. وقد تتابع الدول أيا من هذه الأهداف وغيرها من الأهداف غير المرتبطة بالأمن.

تدرك الواقعية الهجومية يقينا أن القوى العظمى قد تتابع هذه الأهداف غير الأمنية، لكن النظرية لا تتحدث كثيرا حولها باستثناء نقطة واحدة مهمة، وهي أن الدول يمكن أن تتابع هذه الأهداف طالما أن التصرف اللازم لا يتعارض مع منطق توازن القوة الذي يشكل المرجعية دائما[٣٤]. بل إن متابعة هذه الأهداف غير الأمنية تتمم أحيانا البحث عن القوة النسبية. من ذلك مثلا أن ألمانيا النازية توسعت في أوروبا الشرقية لأسباب أيديولوجية وواقعية في الوقت نفسه، وأن القوى العظمى تنافست فيما بينها في أثناء الحرب الباردة لأسباب مماثلة. علاوة على أن الرخاء الاقتصادي يعني

دائما زيادة الثروة، وهذه الأخيرة لها نتائج مهمة على الأمن، لأن الثروة هي أساس القوة العسكرية. فالدول الغنية تستطيع أن تتحمل قوات عسكرية قوية، ما يحسِّن فرص الدولة في البقاء. وكما لاحظ عالم الاقتصاد السياسي يعقوب فينر Jacob Viner قبل أكثر من خمسين عاما، فإن "ثمة تطابقا بعيد المدى" بين الثروة والقوة[٣٥]. والوحدة الوطنية هدف آخر يتمم عادة السعي وراء القوة. فلا شك في أن الدولة الألمانية الموحدة التي ظهرت إلى الوجود في عام ١٨٧١ كانت أقوى من الدولة البروسية التي سبقتها.

ولا تؤثر متابعة الأهداف غير الأمنية أحيانا على توازن القوة. ينطبق ذلك عادة على تدخلات حقوق الإنسان، لأنها تكون عادة عمليات محدودة النطاق ومنخفضة التكاليف ولا تُنقِص فرص بقاء القوى العظمى. وفي كل الأحوال تتردد الدول كثيرا في بذل الدم والمال لحماية شعوب أخرى من انتهاكات جسيمة أو حتى الإبادة الجماعية. فرغم الادعاءات بأن السياسة الخارجية الأمريكية مشربة بنزعة أخلاقية، على سبيل المثال، كانت الصومال (١٩٩٢–١٩٩٣) الحالة الوحيدة في الأعوام المائة الماضية التي قُتِل فيها جنود أمريكيون في مهمة إنسانية. وفي تلك الحالة أحدث مقتل ثمانية عشر جنديا في معركة بائسة في أكتوبر ١٩٩٣ صدمة لصناع السياسة الأمريكيين، ما دفعهم إلى سحب كل القوات الأمريكية فورا من الصومال، وبعد ذلك رفضٌ التدخل في رواندا في ربيع ١٩٩٤ حين شن الهوتو حرب إبادة على جيرانهم التوتسي[٣٦]. ومع أن إيقاف هذه الإبادة الجماعية كان سهلا نسبيا ولم يكن ليؤثر على مكانة الولايات المتحدة في توازن القوة[٣٧]، فإنها لم تتدخل. مؤدى ذلك بإيجاز أن الواقعية مع أنها لا تقضي بالتدخل من أجل حقوق الإنسان، فإنها لا تحرِّمه بالضرورة.

بيد أن متابعة الأهداف غير الأمنية تتعارض أحيانا مع منطق توازن القوة، وفي هذه الحالة تتصرف الدول عادة وفقا لإملاءات الواقعية. فرغم الالتزام الأمريكي بنشر

الديمقراطية عبر الكرة الأرضية، على سبيل المثال، نجد أنها ساعدت في الإطاحة بحكومات منتخبة ديمقراطيا واحتضنت عددا من النظم الاستبدادية في أثناء الحرب الباردة، حين شعر صناع السياسة الأمريكيون أن هذه الأعمال تساعد في احتواء الاتحاد السوفيتي[٣٨]. وفي الحرب العالمية الثانية تخلت الدول الديمقراطية الليبرالية عن كراهيتها للشيوعية وشكلت تحالفا مع الاتحاد السوفيتي ضد ألمانيا النازية. وفي ذلك قال فرانكلين روزفلت "لا يمكن أن أتبنى الشيوعية"، لكني من أجل هزيمة هتلر "مستعد لأن أتحالف مع الشيطان"[٣٩]. وبالمثل أظهر ستالين مرارا وتكرارا أنه حين تتصادم تفضيلاته الأيديولوجية مع اعتبارات القوة، تربح الأخيرة. ومن أبرز الأمثلة على واقعية ستالين أن الاتحاد السوفيتي عقد معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا النازية في أغسطس ١٩٣٩، هي معاهدة مولوتوف-ريبنتروب Molotov-Ribbentrop Pact المشينة، على أمل أن الاتفاقية قد ترضي طموحات هتلر الإقليمية في أوروبا الشرقية مؤقتا على الأقل وتحوِّل الفيرماخت(١) نحو فرنسا والمملكة المتحدة[٤٠]. فحين تواجه القوى العظمى تهديدا خطيرا، فإنها لا تعير انتباها للأيديولوجية في بحثها عن حلفاء[٤١].

وحين يتعارض الأمن والثروة، تكون الغلبة للأمن، لأن "الدفاع"، كما أشار آدم سميث Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم"، "أهم كثيرا من الثروة"[٤٢]. يقدم سميث مثالا توضيحيا جيدا للطريقة التي تتصرف بها الدول حين تضطر للاختيار بين الثروة والقوة النسبية. فقد طبقت إنجلترا، في عام ١٦٥١، قانون الملاحة الشهير، ذلك التشريع الحمائي الذي وُضِع لتدمير تجارة هولندا وتكبيل الاقتصاد الهولندي في النهاية.

---

(١) الفيرماخت Wehrmacht هو اسم القوات المسلحة الموحدة لألمانيا النازية (١٩٣٥- ١٩٤٥)، كانت تتألف من الجيش والبحرية وسلاح الجو [المترجم].

قضى هذا التشريع بأن تُحمَّل كل السلع التي تستوردها إنجلترا على سفن إنجليزية أو سفن تمتلكها الدول التي أنتجت تلك السلع. ونظرا لأن الهولنديين كانوا لا ينتجون سلعا كثيرة بأنفسهم، فقد كان من شأن هذا الإجراء أن يدمر صناعة الشحن الهولندية، ذلك المكون الرئيس للنجاح الاقتصادي للهولنديين. وقد كان من شأن هذا القانون بالطبع أن يضر باقتصاد إنجلترا أيضا، في المقام الأول لأنه يسلب من إنجلترا فوائد التجارة الحرة. وفي ذلك كتب سميث أن "قانون الملاحة ليس في مصلحة التجارة الخارجية، وليس في مصلحة نمو تلك الثروة التي يمكن أن تنبع منها". ومع ذلك فقد اعتبر سميث القانون "أحكم القوانين التجارية الإنجليزية"، لأنه يلحق ضررا بالاقتصاد الهولندي أكثر مما يلحق بالاقتصاد الإنجليزي، حيث كانت هولندا في منتصف القرن السابع عشر "القوة البحرية الوحيدة التي تستطيع أن تزعزع أمن إنجلترا"[٤٣].

بناء النظام الدولي

يذهب البعض إلى أن القوى العظمى تستطيع أن تتجاوز المنطق الواقعي بالعمل معا لبناء نظام دولي يتبنى السلام والعدالة، على أساس أن السلام العالمي وحده من شأنه أن يحسِّن رخاء الدول وأمنها. وقد تشدق السياسيون الأمريكيون كثيرا بهذا الخط الفكري على مدار القرن العشرين، منهم الرئيس كلنتون الذي قال في الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٩٣ إنه "مع مولد هذه المنظمة قبل ثمانية وأربعين عاما ... تقدم جيل من القادة الموهوبين من أمم كثيرة الصفوف لينظموا الجهود العالمية من أجل الأمن والرخاء ... لقد منحنا التاريخ الآن فرصة غير مسبوقة ... دعونا نحلم ونحلم ... دعونا نضمن أن يكون العالم الذي نقدمه لأطفالنا أكثر صحة وأمنا ووفرة من ذلك الذي نعيش فيه اليوم"[٤٤].

لكن القوى العظمى لا تعمل معا، رغم هذه الخطابات، للارتقاء بالنظام العالمي كهدف في ذاته. بل يسعى كل منها، بدلا من ذلك، إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، وهو ما قد يتصادم مع هدف بناء نظام دولي مستقر[٤٥]. ليس معنى ذلك أن القوى العظمى لا تسعى أبدا إلى منع الحروب والحفاظ على السلام، بل على العكس تعمل جديا لمنع الحروب التي ربما تكون هي ضحيتها. وفي مثل هذه الحالات يسترشد سلوك الدولة بالدرجة الأولى بالحسابات الضيقة للقوة النسبية، وليس الالتزام ببناء نظام عالمي مستقل عن مصالح الدول. وقد كرست الولايات المتحدة، على سبيل المثال، موارد هائلة لمنع الاتحاد السوفيتي من بدء حرب في أوروبا في أثناء الحرب الباردة، ليس بسبب التزامها الثابت بنشر السلام حول العالم، بل لأن القادة الأمريكيين كانوا يخشون من أن انتصارا سوفيتيا كان من شأنه أن يُحدِث تغييرا خطيرا في توازن القوة[٤٦].

وعلى ذلك فإن أي نظام دولي يتحقق على أرض الواقع يكون بالدرجة الأولى ناتجا عرَضيا للسلوك الأناني من جانب القوى العظمى التي تشكل النظام، حيث تأتي هيئة النظام كنتيجة غير مقصودة للتنافس الأمني بين القوى العظمى، وليس نتيجة لدول تعمل معا لنشر السلام. ويقدم تأسيس نظام الحرب الباردة في أوروبا مثالا لهذه النقطة. فلا الاتحاد السوفيتي ولا الولايات المتحدة قصدا أن يؤسساه أو عملا معا لإيجاده، بل عملت القوتان العظميان جديا في الأعوام الأولى من الحرب الباردة كل على زيادة قوتها على حساب الأخرى، جنبا إلى جنب مع منع الدول الأخرى من أن تحذو حذوهما[٤٧]. خلاصة القول إن النظام الذي انبثق في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كان نتيجة غير مخططة للتنافس الأمني الحاد بين القوتين العظميين.

ورغم انتهاء التنافس الحاد بين القوى العظمى مع نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩٠، لم تعمل روسيا والولايات المتحدة معا لبناء النظام الحالي في أوروبا. فقد رفضت الولايات المتحدة مقترحات روسية مختلفة بجعل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدعامة التنظيمية الأساسية للأمن الأوروبي (لتحل محل منظمة حلف شمال الأطلنطي التي تقودها الولايات المتحدة). وفي المقابل عارضت روسيا بقوة توسيع منظمة حلف شمال الأطلنطي الذي اعتبرته تهديدا خطيرا للأمن الروسي. لكن إدراكا من الولايات المتحدة لضعف روسيا الذي يحول دون أي إجراء انتقامي من جانبها، تجاهلت الولايات المتحدة مخاوف روسيا ودفعت المنظمة إلى قبول جمهورية التشيك والمجر وبولندا كأعضاء جدد. كما عارضت روسيا أيضا السياسة الأمريكية في منطقة البلقان خلال العقد الماضي، خاصة حرب حلف الأطلنطي على يوغسلافيا في عام ١٩٩٩. وهنا أيضا لم تأبه الولايات المتحدة لمخاوف روسيا واتخذت الإجراءات التي رأت أنها ضرورية لتحقيق السلام في تلك المنطقة غير المستقرة. وأخيرا لا بد أن نذكر أن روسيا رغم تصميمها على عدم السماح للولايات المتحدة بنشر مظلة الصواريخ الباليستية، فمن المرجح جدا أن تنشر واشنطن هذا النظام إذا رأت أنه عملي من الناحية التقنية.

ينتج تنافس القوى العظمى أحيانا نظاما دوليا مستقرا، كما حدث في أثناء الحرب الباردة. لكن القوى العظمى ستواصل البحث عن فرص لزيادة نصيبها من القوة العالمية، وإذا سنحت فرصة مواتية، فإنها لن تتردد في تقويض ذلك النظام المستقر. انظر مثلا كيف عملت الولايات المتحدة في أواخر الثمانينات على إضعاف الاتحاد السوفيتي والإطاحة بالنظام المستقر الذي انبثق في أوروبا في أواخر الحرب الباردة[٤٨]. ومن المؤكد أن الدول المعرضة لخسارة جزء من قوتها ستعمل من أجل ردع العدوان والحفاظ على

النظام الحالي. لكن دوافعها ستكون أنانية، تدور في فلك منطق توازن القوة، وليس الالتزام بالسلام العالمي.

ثمة سببان يحولان دون أن تلزم القوى العظمى نفسها بالسعي لبناء نظام عالمي يعمه السلام. فمن غير الوارد– أولا– أن تتفق الدول على صيغة عامة لتعزيز السلام، بل إن دارسي العلاقات الدولية لم يتوصلوا إلى إجماع حول الخطوط العريضة لهذه الصيغة، ولا أبالغ إن قلت إن هناك نظريات حول أسباب الحرب والسلام بعدد الدارسين الذين درسوا الموضوع. لكن الأهم من ذلك هو أن صناع السياسة يعجزون عن الاتفاق على طريقة لبناء عالم مستقر. من ذلك مثلا أنه في مؤتمر باريس للسلام بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت اختلافات كبيرة حول كيفية بناء الاستقرار في أوروبا بين جورج كليمانصو Georges Clemenceau وديفيد لويد جورج David Lloyd George وودرو ويلسون Woodrow Wilson[٤٩]، وتحديدا أصرّ كليمانصو على فرض شروط على ألمانيا في إقليم راينلاند Rhineland أقسى مما أراد لويد جورج وويلسون، في حين كان لويد جورج متشددا في فرض تعويضات على ألمانيا. وليس غريبا لذلك أن معاهدة فرساي لم تسهم في تعزيز الاستقرار الأوروبي.

ثمة مثال آخر هو طريقة التفكير الأمريكية بشأن تحقيق الاستقرار في أوروبا في أوائل الحرب الباردة[٥٠]. كانت العناصر الأساسية لإقامة نظام مستقر وقوي نافذة المفعول في أوائل الخمسينات، كان من بينها تقسيم ألمانيا، ووضع قوات برية أمريكية في أوروبا الغربية لردع الهجوم السوفيتي، وضمان عدم سعي ألمانيا الغربية إلى تطوير أسلحة نووية. لكن المسئولين في إدارة ترومان اختلفوا حول ما إذا كانت ألمانيا المقسمة تمثل مصدرا للسلام أم الحرب. فرأى جورج كينان وبول نيتز اللذان شغلا مناصب مهمة في وزارة الخارجية أن ألمانيا المقسمة تمثل مصدرا لعدم الاستقرار، فيما اختلف

معهما وزير الخارجية دين آتشيسون Dean Acheson. وفي الخمسينات أراد الرئيس آيزنهاور أن ينهي الالتزام الأمريكي بالدفاع عن أوروبا الغربية وأن يزود ألمانيا الغربية بالردع النووي الذي تحتاج إليه. ومع أن الخارجية الأمريكية لم تتبن هذه السياسة كاملة، إلا أنها تسببت في قدر كبير من عدم الاستقرار في أوروبا، حيث تسببت مباشرة في أزمتي برلين في عامي ١٩٥٨–١٩٥٩ وفي عام ١٩٦١[٥١].

ثانيا، لا يمكن للقوى العظمى أن تضع اعتبارات القوة جانبا وتعمل لتعزيز السلام العالمي؛ لأنها لا تستطيع أن تتأكد من أن جهودها ستنجح، وإذا فشلت محاولاتها فربما تدفع ثمنا باهظا نتيجة لإهمالها لتوازن القوة، ذلك أنه لو ظهر معتد عند الباب، فإنها لن تجد من يرد عليها حين تطلب النجدة الدولية، وتلك مخاطرة لا تتقبلها إلا دول قليلة للغاية. ولذلك يوجب التعقل أن تتصرف الدول وفقا للمنطق الواقعي. وهذا الخط الفكري يفسر الموت السريع لمخططات الأمن الجماعي التي تفرض على الدول أن تضع شواغلها الضيقة حول توازن القوة جانبا وأن تتصرف بدلا من ذلك وفقا للمصالح الأوسع للمجتمع الدولي[٥٢].

التعاون بين الدول

قد يستنتج البعض من المناقشة السابقة أن نظريتي لا تفسح مجالا لأي تعاون بين القوى العظمى. لكن هذا الاستنتاج خاطئ، لأن الدول يمكن أن تتعاون، مع أن التعاون يصعب تحقيقه أحيانا، ويصعب الحفاظ عليه دائما. ثمة عاملان يحولان دون التعاون، هما الاعتبارات المتعلقة بالزيادات النسبية في القوة والقلق من الخيانة[٥٣]. فالقوى العظمى تعيش في عالم تنافسي محموم، تنظر فيه إحدى القوى العظمى إلى الأخرى على أنها عدو حقيقي أو كامن على الأقل، ولذلك تسعى كل منها إلى زيادة قوتها على حساب الأخرى.

وينبغي على أي دولتين تفكران في التعاون أن يضعا في الاعتبار مقدار الفوائد أو المكاسب التي ستوزع بينهما. ويمكن أن تفكرا في هذا التوزيع من منظور المكاسب المطلقة أو النسبية (تذكر التمييز الذي وضعناه في موضع سابق بين السعي وراء القوة المطلقة والقوة النسبية). في حالة المكاسب المطلقة، يهتم كل طرف بتحقيق أقصى فوائد ممكنة ولا يهتم بالمكاسب أو حتى الخسائر التي قد يخرج بها الطرف الآخر. فلا يهتم هذا الطرف أو ذاك بالطرف الآخر إلا بقدر تأثير سلوك الطرف الآخر على فرصه في تحقيق أقصى فوائد ممكنة. أما في حالة المكاسب النسبية، فينظر كل طرف إلى مكاسبه الخاصة مقارنة بمكاسب الطرف الآخر.

لكن نتيجة لأن القوى العظمى يستحوذ عليها القلق على توازن القوة، فإن تفكيرها ينصب بالدرجة الأولى على المكاسب النسبية حين تفكر في التعاون مع دول أخرى. تحاول كل دولة بالتأكيد أن تعظم مكاسبها المطلقة، لكن يظل الأهم للدولة هو أن تتأكد من أنها تستفيد أكثر من الدولة الأخرى في أي اتفاق. ولذلك يكون التعاون أصعب في إنجازه حين تسعى الدول إلى المكاسب النسبية وليس المطلقة[٥٤]، وذلك لأن الدول المهتمة بالمكاسب المطلقة يجب أن تتأكد من أن الكعكة إذا كبرت، ستحصل على الأقل على جزء من الزيادة، فيما تضع الدول المهتمة بالمكاسب النسبية عينها على طريقة تقسيم الكعكة، ما يعقّد الجهود التعاونية.

وتؤدي المخاوف من الخيانة أيضا إلى عرقلة التعاون، حيث تتردد القوى العظمى كثيرا في الدخول في اتفاقات تعاونية بسبب الخوف من أن يخون الطرف الآخر الاتفاق ويكتسب ميزة كبيرة. يصل هذا القلق مداه في المجال العسكري، ما يتسبب في "خطر الردة" special peril of defection، لأن طبيعة الأسلحة العسكرية تمكّن من إحداث

تغييرات سريعة في توازن القوة[٥٥]. ويمكن لهذا التطور أن يعطي فرصة سانحة للدولة التي تخون لأن توقع بضحيتها هزيمة حاسمة.

ورغم موانع التعاون من هذا النوع، تتعاون القوى العظمى في العالم الواقعي. فكثيرا ما يدفعها منطق توازن القوة إلى التعاون وتكوين تحالفات ضد عدو مشترك، كما تحالفت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا ضد ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها. وتتعاون الدول أحيانا لمهاجمة دولة ثالثة، كما تعاونت ألمانيا والاتحاد السوفيتي ضد بولندا في عام ١٩٣٩[٥٦]. ومؤخرا اتفقت صربيا وكرواتيا على غزو البوسنة وتقسيمها بينهما، لكن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين منعوهما من تنفيذ هذا الاتفاق[٥٧]. خلاصة القول إن المتنافسين والحلفاء يتعاونون، وفي النهاية تُعقَد صفقات تعكس توزيع القوة وتهدأ المخاوف من الخيانة، ومثالنا على ذلك الاتفاقات المختلفة للحد من التسلح التي وقعتها القوى العظمى في أثناء الحرب الباردة.

خلاصة القول إن ثمة تعاونا، وإن كان بحده الأدنى، يحدث في العالم الذي يقوم على التنافس وتسعى فيه إحدى الدول حثيثا إلى استغلال الأخرى. تتضح هذه النقطة بجلاء في حالة السياسة الأوروبية في الأعوام الأربعين السابقة على الحرب العالمية الأولى، حيث كانت القوى العظمى تتعاون كثيرا، لكن ذلك لم يمنعها من الدخول في حرب كبرى في الأول من أغسطس ١٩١٤[٥٨]. وكذلك تعاونت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى حد كبير في أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن ذلك التعاون لم يحل دون اندلاع الحرب الباردة بعد فترة قصيرة من هزيمة ألمانيا واليابان. ولعل المدهش أكثر من كل ذلك أن ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي تعاونتا اقتصاديا وعسكريا في العامين اللذين سبقا هجوم الفيرماخت على الجيش الأحمر[٥٩]. مؤدى ذلك أنه لا يمكن لأي قدر من التعاون أن يستبعد منطق التنافس الأمني المهيمن. ولا مكان لسلام

حقيقي أو عالم لا تتنافس فيه الدول على القوة طالما ظل نظام الدول (النظام الرسمي) state system فوضويا.

خاتمة

تتمثل حجتي— بإيجاز— في أن بنية النظام الدولي هي التي تدفع القوى العظمى لأن تفكر وتتصرف بطريقة عدوانية وتسعى للهيمنة، وليس الخصائص المحددة لكل واحدة من تلك القوى العظمى[٦٠]. وتختلف حجتي عن ادعاء مورجنثاو بأن الدول تتصرف دائما بطريقة عدوانية؛ لأنها مجبولة على الرغبة في القوة، حيث إنني أفترض، عوضا عن ذلك، أن البقاء هو الدافع الرئيس وراء سلوك القوى العظمى، وفي حالة الفوضى تشجع الرغبة في البقاء الدول على أن تتصرف بطريقة عدوانية. كما أن نظريتي لا تصنف الدول إلى دول عدوانية أو غير عدوانية بناء على نظمها الاقتصادية أو السياسية. وتقوم نظرية الواقعية الهجومية على عدد محدود من الفرضيات حول القوى العظمى، تنطبق بالقدر نفسه على كل القوى العظمى. وباستثناء الاختلافات في مقدار القوة الذي تسيطر عليه كل دولة، تتعامل النظرية مع كل الدول على السواء.

لقد عرضتُ في هذا الفصل المنطق الذي يفسر سعي الدول إلى زيادة قوتها إلى أقصى حد ممكن على منافسيها. لكنني لم أقل الكثير حول موضوع ذلك السعي، وهو القوة نفسها. يقدم الفصلان التاليان مناقشة مفصلة لهذا الموضوع المهم.